بيان مشترك من الكتل البرلمانية للحزب المسيحي الديمقراطي / المسيحي الاجتماعي والحزب الليبرالي وحزب ائتلاف 90 / الخضر في لجنة حقوق الإنسان والإغاثة حول وضع حقوق الإنسان في سوريا:

تشجب لجنة حقوق الإنسان والإغاثة الجرائم الجسيمة ضد حقوق الإنسان تجاه الشعب السوري وتطالب بوقف أعمال العنف فورا

يواجه النظام السوري منذ شهر مارس 2011 الاحتجاجات التي تطالب بالديمقراطية وحقوق الإنسان في بلاده بعنف مفرط. ومنذ ذلك الوقت ذهب ما يفوق 6 آلاف شخص ضحية الهجمات المنظمة والواسعة ضد الشعب. ويصل عدد المفقودين إلى أكثر من 60 ألف شخص. وتوجه اللجنة المستقلة التابعة للأمم المتحدة والخاصة بسوريا اتهامات جسيمة إلى الرئيس السوري بشار الأسد في تقريرها المرفوع في 23 نوفمبر 2011 إلى الجمعية العامة. إن العنف المنظم ضد المدنيين والإعدام التعسفي وقتل المحتجين والعاملين في وسائل الإعلام وملاحقتهم والتوقيف العشوائي والاختطاف وعرقلة تقديم المعونة الطبية إلى جانب التعذيب والعنف الجنسي والتنكيل بما يشمل الأطفال أيضا، هي جرائم ضد الإنسانية.

إن لجنة حقوق الإنسان والإغاثة يروعها ما تشاهده، وتراقب أشكال وحجم العنف الذي يمارسه نظام الأسد ضد الشعب السوري بمشاعر الارتياع والتقزز. وتطالب اللجنة النظام بإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة فورا وحماية الشعب في موطنه والوفاء بالالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي المطبق بلا نقصان (مسؤولية الحماية) على الرئيس بشار الأسد أن يفسح الطريق أمام التحول السلمي الديمقراطي في سوريا. ومن الضرورة القصوى ضمان الرعاية الإنسانية للجرحى والمدنيين، خصوصا في المناطق محور النزاع أي في المرتبة الأولى مدينتي حمص وحماة. النظام السوري مطالب بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية والتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.ومع الهلال الأحمر. ولا يكفي القبول بدخول المراقبين الدوليين إلى سوريا، وإنما على النظام ألا يعرقل عملهم أو يقيده.

إن فشل قرار مجلس الأمن الخاص بسوريا في 4 فبراير 2012 مخيب للآمال إلى أقصى الحدود. استخدام حق الفيتو من جانب كل من روسيا والصين في مجلس الأمن قرار خاطئ وقرار موجه ضد الشعب في سوريا. ومنذ تلك اللحظة والنظام السوري يصعد استخدام العنف. كما أن رحلة وزير الخارجية الروسي لافروف إلى سوريا واستقباله استقبال الفاتحين من جانب النظام قد زادا من حدة الموقف أكثر فأكثر. وتهيب لجنة حقوق الإنسان والإغاثة بالمجتمع الدولي أن يتكفل بمسؤولية حماية

الشعب السوري ويستخدم جميع الوسائل غير العسكرية لوقف هذه الجرائم ضد حقوق الإنسان. يشمل هذا مواصلة المحاولات الخاصة بالتوصل إلى قرار في مجلس الأمن، وإن لزم الأمر، في الجمعية العامة أيضا، مع تعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة في سوريا. ويجب أن يمثل بشار الأسد وغيره من المسؤولين ممن أثروا على حساب الشعب السوري ويمارسون جرائمهم ضده أمام محكمة الجنايات الدولية.

إن لجنة حقوق الإنسان والإغاثة في البوندستاغ الألماني ترحب بمجهودات الحكومة الألمانية ومحاولتها التوصل إلى قرار خاص بسوريا في مجلس الأمن وتدعمها. كما توافق اللجنة على مجهودات الحكومة الاتحادية الرامية إلى الزيادة من عزل نظام الأسد في إطار الأمم المتحدة وداخل الاتحاد الأوروبي وبالتنسيق الوثيق من جامعة الدول العربية. وتطالب لجنة حقوق الإنسان والإغاثة الحكومة الاتحادية بأن تحتفظ لنفسها بحق طرد السفير السوري. وتدعم اللجنة الحكومة الاتحادية في مواصلة اللقاءات مع ممثلي المعارضة السورية والإنصات إليهم ومساعدتهم دبلوماسيا. كما تدعم لجنة حقوق الإنسان والإغاثة الحكومة الاتحادية في محاولاتها الرامية إلى الحفاظ على أمن السوريين في المنفى الذين يتعرضون في الآونة الأخيرة إلى هجمات إجرامية متصاعدة من جانب المعتدين الموالين للنظام وجواسيسه.